

الاتحاد الأوروبي يؤخر العقوبات ضد أنقرة



بروكسل - أ ف ب

أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل؛ أن الاتحاد يواصل العمل حول عقوبات ضد أنقرة التي اتخذ قرار بشأنها في كانون الأول/ديسمبر 2020، لكنه أخذ علماً بالرغبة التي أظهرها المسؤولون الأتراك، ويريد «الحفاظ على هذا التوجه».

وأكد بوريل في ختام اجتماع مع وزراء الخارجية الأوروبيين في بروكسل؛ أن «الأعمال مستمرة. اللوائح غير جاهزة بعد».

وتدارك قائلاً: «لكن المشاكل التي عكرت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في 2020 لم تعد قائمة اليوم»، وأوضح أن «المحادثات بين اليونان وتركيا استؤنفت، ونأمل في أن تستأنف مع قبرص نهاية شباط/فبراير»، وقال: «علينا الاستمرار في هذا النهج للتوصل إلى اتفاق».

من جهته أعلن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أنه «لم نقرر فرض عقوبات على تركيا اليوم؛ لأننا نرى أن ثمة تطورات إيجابية».

وأفادت مصادر دبلوماسية أن جدوى إعلان العقوبات التي طالب بها القادة الأوروبيون خلال قمة في كانون الأول/ديسمبر 2020 تسببت بانقسامات بين الدول الأعضاء، وعقد اجتماع خصص لهذه الغاية تحديداً للتوصل إلى إجماع حول طريقة التعامل.

ونقلت وكالة فرانس برس عن دبلوماسي لم تكشف اسمه؛ قوله إن «القائمة جاهزة؛ لكن كان من الأنسب عدم صدور إعلان».

واستأنفت تركيا واليونان الاتصالات يوم الاثنين لتسوية الخلافات القائمة بينهما، خصوصاً حول مسألة التنقيب عن الغاز.

لكن أثينا وقعت الاثنين مع فرنسا عقداً لشراء 18 مقاتلة «رافال» في إطار مواجهة عروض القوة للقوات التركية في شرق المتوسط، وهذا يدل على أجواء انعدام الثقة السائدة بين تركيا واليونان بعد سنوات من التوتر.

ومنذ نهاية كانون الأول/ديسمبر كثف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المبادرات، وبعث بوزير خارجيته مولود تشاوش أوغلو الخميس إلى بروكسل لإجراء مباحثات مع قادة المؤسسات الأوروبية.

ورحب هؤلاء بخطوات الرئيس التركي للتهدة؛ لكنهم شددوا على أنهم ينتظرون «خطوات ذات مصداقية وجهوداً مستدامة».

وذكروا تشاوش أوغلو بقرار القادة الأوروبيين فرض عقوبات على خلفية مواصلة أنقرة عمليات الاستكشاف غير «المشروعة في مياه قبرص، وأصرروا على قرارهم «عدم التسامح».